

محضر الجلسة 329

التاريخ: الجمعة 8 صفر 1424، (2003 /04/11)

الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: نصف ساعة، ابتداء من الساعة العاشرة وأربعين دقيقة صباحاً.

جدول الأعمال: افتتاح الدورة الربيعية - ابريل 2003

السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

بسم الله وبتوفيق منه، أعلن عن افتتاح الدورة التشريعية طبقاً لمقتضيات الدستور. وقبل أن أوجز في كلمة الافتتاح هاته تلك التطورات التي تلاحقت في الأيام الأخيرة وما أنجزه المجلس خلال هذه الفترة التي تزامنت مع انعقاد الدورة الاستثنائية، وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الأمين العام لتلاوة الرسالة التي توصل بها المجلس من السيد الوزير الأول، أدعوكم للوقوف ترحماً على أرواح الشهداء في العراق وفي فلسطين.

الجميع وقوفاً:

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. الرحمن الرحيم. ملك يوم الدين. إياك نعبد وإياك نستعين. اهدنا الصراط المستقيم صراط الدين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

أمين. سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

السيد الرئيس:

شكراً، الآن أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليتلو علينا الرسالة التي توصلنا بها من السيد الوزير الأول، فليفضل

المستشار السيد علي لطفى، أمين المجلس:

المملكة المغربية،

الوزير الأول،

من السيد الوزير الأول،

إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

الموضوع: مناقشة مشاريع القوانين المتبقية من جدول أعمال الدورة الاستثنائية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام أيده الله ونصره،

وبعد يشرفني أن أحيطكم علماً أنه، وبمناسبة حلول أشغال الدورة التشريعية الثانية التي تصادف يوم 11 ابريل 2003، أنه لم يتم التمكن من إنهاء بعض مشاريع القوانين التي أدرجت ضمن جدول أعمال الدورة الاستثنائية التي تم عقدها بموجب المرسوم رقم 2-03-31، الصادر في 26 من ذي القعدة 1423 (29 يناير 2003).

وحيث إن الفصل 41 من الدستور قد نص في فقرته الثانية أن ختم الدورة الاستثنائية بمرسوم يقع عندما تتم المناقشة في المسائل التي يتضمنها جدول الأعمال، وهو ما لم يتحقق، فإنني أدعو مجلسكم الموقر إلى أن يقوم خلال دورته العادية المزمع إيلها، وبالأسبوعية، بمتابعة مناقشة مشاريع القوانين الآتية:

- مشروع قانون رقم 02-03 يتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة؛

- مشروع قانون رقم 03-03 يتعلق بمكافحة الإرهاب؛

- مشروع قانون رقم 07-03 بتنظيم مجموعة القانون الجنائي فيما يتعلق بالإخلال بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات؛

- مشروع قانون رقم 06-03 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1-60-223 الصادر في 12 من رمضان 1382 (6 فبراير 1963) المغير بمقتضاه من حيث الشكل الظهير الشريف الصادر في 25 من ذي الحجة 1345 (25 يونيو 1927) بالتعويض عن حوادث الشغل.

وتفضلوا، السيد الرئيس المحترم، بقبول فائق التقدير والسلام.

الوزير الأول: إدريس جطو.

والسلام.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد الأمين.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الوزير الأول،

السيدات وزيرات، السادة الوزراء،

السادة المستشارون، طبقاً للمقتضيات الدستورية وعملاً بأحكام نظامنا الداخلي، أفتتح الدورة التشريعية الثانية. ويطيب لي بهذه المناسبة أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى السيد الوزير الأول والسيدات والسادة الوزراء والسادة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجان وكافة السادة المستشارين على ما أبدوه ظيلة الدورة الاستثنائية من حسن تعاون وتفهم كان له الأثر الإيجابي في دراستنا المعمقة للنصوص المحالة علينا في أجواء يطبعها الحوار الجدي والإحساس بالمسؤولية.

تتعلق دورتنا هذه في أوج ظرفية دولية حرجة نجمت عن الفصول المأساوية التي تعرفتها الأزمة العراقية بعد شن

السائرة في طريق النمو التي تعاني أصلا من هشاشة بنيتها وهياكلها .

والمغرب، باعتباره بلدا ينتمي إلى هذه المجموعة، لا يمكن أن يبقى أن يبقى في منأى عن هذه التداعيات، وإن هذا الوضع ليستلزم منا القيام بتعبئة عامة تتضافر فيها جهود الجميع من برلمان وحكومة وأحزاب ومختلف فعاليات المجتمع المدني من أجل الإسهام في تطوير هذه التداعيات، باعتبار أن التعبئة هي السلاح الأنجع لرفع كل التحديات ومواجهة المعضلات التي قد تعترض مسيرة شعبنا المغربي .

وفي نطاق هذا الجهد الوطني المفعم بالطموح والتحدى ينهض قائد البلاد بجهود متواصلة ومشاريع للدفع بالعجلة الاقتصادية لبلادنا وفتح الأورش التي من شأنها أن تحدث نقلة نوعية لاقتصادنا الوطني، وفي طليعة هذه المشاريع تلك التي أعطى جلالة الملك انطلاقها في العديد من مناطق المملكة والتي تتخرط في سياق استمرار جلالة الملك في اهتمامه بالبعد الجهوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أعطى جلالاته إشارة بدء أشغال بناء ميناء طنجة المتوسطي والذي يشكل بحق منشأة اقتصادية كبرى لا شك أن نتائجها الإيجابية سيستفيد منها الاقتصاد الوطني وتعم كافة جهات المملكة .

وفي نفس السياق نسجل باعتزاز الزيارة الميمونة التي قام بها جلالة الملك للمناطق الشرقية والتي كانت مناسبة عالية جدد فيها أبناء هذه المناطق العزيزة ولاءهم ووفاءهم للعرش العلوي المجيد، ونحيي بهذه المناسبة المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية التي تهدف إلى تحفيز الاستثمار والمقاولات الصغرى والمتوسطة للشباب، وتزويد الجهة بالتجهيزات الأساسية، وإعطاء الأولوية لمشاريع اقتصادية هامة، فضلا عن النهوض بالتربية والتأهيل وتفعيل التضامن، وإننا على يقين من أن المشاريع التي تضمنتها هذه المبادرة ستوفر لوطننا العزيز، كما قال جلالاته في خطابه السامي بوجدة، المزيد من أسباب القوة والمناعة في عالم مشحون بشتى المخاطر والتحديات .

أيتها السادة، نفتتح هذه الدورة بعد دورة استثنائية طالت لمدة تزيد عن الشهرين، ركز خلالها المجلس جهوده على دراسة النصوص التي أحييت عليه والتي صادق عليها في فترة زمنية معقولة، وتبرز الأهمية الكبرى لهذه النصوص في ارتباطها الوثيق بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة والتي نأمل أن تكون من جديد فرصة أخرى لمزيد من ترسيخ الديمقراطية المحلية في بلادنا .

وبهذه المناسبة نؤكد عزمنا على المضي قدما في دراسة مختلف مشاريع ومقترحات القوانين التي لازالت قيد الدرس، داعين اللجان الدائمة بمجلسنا إلى القيام بمبادرات جدية لتفعيل دورها الدستوري من خلال تكرار الزيادات

الحرب على العراق التي خلفت للأسف منات القتلى والجرحى ودمارا هائلا في البنيات والتجهيزات الأساسية للشعب العراقي الشقيق .

وإننا إذ نتمنى أن يعم الاستقرار والطمأنينة في ربوع هذه المنطقة وتتعلم الدول كلها بالأمن والسلام في إطار من الاحترام والتعاون المتبادل، لنستحضر بكل إكبار وإجلال الجهود التي بذلها جلالة الملك محمد السادس نصره الله من أجل تفادي هذه الحرب، سواء في اتصالاته الثنائية بقيادة الدول الصديقة والشقيقة أو في إطار إسهامه المتواصل في الجهود العربية والإسلامية والدولية من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية في نطاق احترام الشرعية الدولية وما تقتضيه من التزام بمقرراتها، وبما يحفظ للشعب العراقي الشقيق وحدة ترابه وكيانه، وبما يصون سيادة الدول العربية الشقيقة وأمنها واستقرارها .

وقد استمرت هذه الجهود مع انطلاق الشرارة الأولى لهذه الحرب التي ما من شك أن مأسيتها ستمس كل الضمانات الإنسانية، حيث بادر جلالة الملك إلى فتح حساب بنكي لفسح المجال أمام جميع شرائح المجتمع المغربي قصد المساهمة الفعلية في التضامن مع الشعب العراقي الشقيق والتخفيف من وطأة الويلات التي تكبدها جراء هذه الحرب غير المبررة، وطبقا للتعليمات الملكية السامية عبأت الوكالة المغربية للتعاون الدولي ومؤسسة محمد الخامس للتضامن مساعدات إنسانية عاجلة للشعب العراقي تضمنت كميات مهمة من الأغذية والأدوية والمواد الصيدلانية والطبية .

كما أن الشعب المغربي لم يبق مكتوف الأيدي بل خرج، كما كان دأبه دائما في جميع الأزمات ذات الصلة بالقضايا القومية، في تظاهرة حاشدة جسدت ملحمة وطنية، تعلق على جميع الحزاقات والاختلافات، للتنديد بصوت واحد بما تعرض له الشعب العراقي وللتعبير عن تضامنه معه .

وإن ما آلت إليه الأزمة العراقية لا ينبغي أن ينسينا ما يجري في منطقة الشرق الأوسط خاصة في فلسطين المحتلة حيث استغلت القوات الإسرائيلية الغاشمة انشغال المجتمع الدولي بهذه الأزمة لتستمر في تنكيلها وتقتيلها لأبناء الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، لنخاطب المجتمع الدولي وكافة القوى الفاعلة فيه إلى القيام بمبادرات حقيقية بغية وضع حد للعنجهية الإسرائيلية ولإرساء أسس سلام حقيقي في المنطقة يقوم على أسس العدالة والإنصاف .

أيتها السادة، ولا شك أن نهاية الحرب لا يمكن أن تحجب عنا الآثار التي يمكن أن تخلفها على الاقتصاد العالمي حيث بدأت تأثيراتها السلبية تطفو على السطح لتطال مجالات حيوية واقتصادية مختلفة وفي جميع الدول، مما يساهم في إبطاء الدورة الاقتصادية ومعدلات النمو، خاصة في دول

الميدانية لمختلف المؤسسات العمومية والمساهمة في مراقبة العمل الحكومي.

أيها السادة، باهتمام فائق وإعجاب كبير يتابع مجلس المستشارين الحركية الجديدة التي تشهدها الدبلوماسية المغربية تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي أثمرت جهوده في هذا المضمار عن ترسيخ صورة المغرب المتألقة كبلد يحظى بتقدير واحترام المجتمع الدولي وتعزيز مكانته باستمرار على الساحة الدولية والإقليمية.

ونود أن نعبر في هذا الصدد عن ارتياحنا لما تعرفه العلاقات المغربية مع كل من أسبانيا والجزائر من انفراج تمثل في استئناف الحوار وانطلاق أشغال مجموعات العمل المشتركة التي تم تشكيلها مع هذين البلدين الجارين للنظر في مختلف القضايا العالقة، وإن إيماننا لراسخ بأن ما يجمعنا مع جيراننا من زخم تاريخي ومصالح مشتركة ليحتم علينا أن نتعاون ونتواصل فيما بيننا حتى نستعيد علاقتنا مسارها الطبيعي وتصبح أكثر قوة لمصلحة بلداننا، وأن تكون الروابط الاقتصادية الركيزة التي تقوم عليها العلاقات الثنائية على أسس شراكة حقيقية تتمتع بالديناميكية اللازمة التي تفرضها الظروف الإقليمية والدولية.

وضمن هذا التوجه الإيجابي والمسار الطبيعي يواصل المغرب بقيادة عاهله الكريم جهوده من أجل الطي النهائي لملف وحدته الترابية، مبدئا في كل المناسبات تعاونه من هبة الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للسيد الأمين العام على النحو الذي يضمن ويؤكد بما لا يدع مجالا للشك سيادته على أقاليمه الجنوبية المغربية، ويؤكد مجلسنا بهذه المناسبة رفضه لكل اقتراح أو مشروع يمس من قريب أو بعيد بشرعية المغرب التاريخية وسيادته المطلقة على صحرائه العزيزة.

أيها السادة، في سياق الأنشطة والملتقيات التي يبادر المجلس إلى احتضانها، أود التذكير بالملتقى الأول لرؤساء مجالس الشيوخ في إفريقيا والعالم العربي وأوربا الذي كان مقررا أن ينعقد في غضون الشهر الجاري، غير أن ظروف الحرب على العراق اضطرتنا مع الأسف لتأجيله إلى حين استجماع الظروف الملائمة، وإننا لعاقدون العزم على التمام هذا الملتقى لإيماننا الراسخ بأهمية وجدوى موضوعه المتعلق بالتعاون الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب، واعتبارا للدور الكبير الذي تلعبه مثل هذه الملتقيات في تشجيع الحوار بين الثقافات المختلفة وتعزيز روابط التعاون بين الدول، فضلا عن أنها تشكل فرصة سانحة لتأكيد صورة المغرب كأرض للحوار والنقاش.

أيها السادة، قبل الختام أود الإشارة إلى الحدث الذي سيميز الدورة الربيعية الحالية والمتمثل في إجراء قرعة تجديد ثلث مجلس المستشارين، معربا عن أمني في أن تتصافر جهود

الجميع حتى تمر هذه العملية في أجواء يطبعها الوضوح والشفافية.

واسمحوا لي في النهاية أن أعبر باسم المجلس عن طموحنا في أن تكون هذه الدورة أيضا مناسبة يتجدد فيها الحوار بين الجهازين التنفيذي والتشريعي حول مختلف المسائل والأسئلة التي تستأثر باهتمام المواطنين من خلال مثل السيد الوزير الأول أمام مجلسنا الموقر للإدلاء بعرض حكومي بشأن كبريات القضايا الوطنية حتى يطلع السادة المستشارون، ومن خلالهم الشعب بأكمله، على سير مختلف القطاعات والأوراش المفتوحة على أكثر من صعيد.

مرة أخرى أجدد شكري للسيد الوزير الأول وللسادة الوزراء ولكافة أعضاء المجلس، متمنيا لهم التوفيق والسداد في أداؤهم لرسالتهم النبوية، كما أتوجه بالشكر إلى كافة الموظفين والعاملين بالمجلس على ما يبذلونه من جهود وتقان في قيامهم بواجباتهم.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله . والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وفي الختام أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لتلاوة نص البيان الذي سيصدر عن مجلس المستشارين بمناسبة افتتاح هذه الدورة في موضوع التضامن مع الشعب العراقي. الكلمة للسيد الأمين، فليقتض.

المستشار السيد علي لطفى، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بمناسبة افتتاح الدورة الثانية من السنة التشريعية السادسة أصدر مجلس المستشارين بيانا تضامنيا مع الشعب العراقي هذا نصه:

- يعلن مجلس المستشارين المغربي عن تنديده بالحرب التي اندلعت في تحد سافر للشرعية الدولية والتي استهدفت الشعب العراقي الشقيق، والتي ترمي إلى إرساء قواعد جديدة للعلاقات الأممية تقوم على قوة السلاح وتستنهين بإرادة الشعوب وأمنها.

- يعترف مجلس المستشارين بالموافق والمبادرات التي أكدها المغرب ملكا وحكومة وشعبا بالمساندة المؤكدة للشعب العراقي في المحنة المفروضة عليه، ويدعو إلى المزيد من الدعم بالمؤونة والمساندة بكل أشكالها، ويثمن القرارات الصائبة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وجهوده المخلصة من أجل تفادي الحرب، سواء في اتصالاته الثنائية بقيادة الدول الشقيقة والصديقة أو في نطاق إسهامه في الجهود العربية والإسلامية والدولية إسعافا للشعب العراقي في محنته، ويطلب من المواطنين المغاربة المساهمة بسخاء في هذا العمل التضامني.

في كفاحه المستمر من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

- وإن المجلس ليغتنم هذه المناسبة ليعرب عن تطلعه إلى تحقيق وحدة عربية متينة بإعادة ترتيب البيت العربي وفق تصورات جديدة تمكن الجامعة العربية ومختلف أليات العمل العربي من أن تلعب دورا أساسيا في التحولات التي تعرفها المنطقة، وفي الحفاظ على أمن وسلامة كافة الدول العربية.

انتهى.

(تصفيقات)

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الأمين وشكرا للحضور الكريم. رفعت الجلسة.

مصطفى عكاشه

رئيس مجلس المستشارين
مصطفى عكاشه

- يترحم بخشوع على أرواح الشهداء الأبرياء ضحايا الحرب التي أدت إلى تقتيل الأبرياء من المدنيين نساء وأطفالا وشيوخا وممثلين عن وسائل الإعلام، وتدمير المباني والمنشآت والمآثر التاريخية وإشاعة الذعر والتشريد والهلع.

- يهيب بالمنتظم الدولي حكومات وشعوبا وبرلمانات ومنظمات أن تواصل مساعيها وتكثف كفاحها بكل إصرار للحفاظ على سيادة واستقلال العراق ووحدة كيانه، واحترام إرادة الشعب ودعمه الكامل واللامشروط في إعادة البناء والتعمير ومجابهة ويلات وتبعات الحرب.

- إن مجلس المستشارين، وهو يتابع التطورات المتسارعة في العراق، لم يغفل أبدا عما يجري في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في فلسطين المحتلة، حيث يستغل الكيان الصهيوني الغاصب ظروف الحرب على العراق للاستمرار في التنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني وتقتيلهم وتشريدهم، ويطالب القوى العظمى بالتحرك الفوري من أجل إنهاء الوضع الأخذ في التدهور في فلسطين المحتلة، والعمل على تطبيق النوايا المعلنة بالحزم المطلوب. كما يناشد الدول العربية تكثيف تضامنها وتعزيز تعاونها من أجل رفع التحديات المطروحة وموازرة الشعب الفلسطيني